

مصر: عن يناير ويونيو ودور الجيش

بأدوات مختلفة إلى قصر الاتحادية (في أواخر عام 2012) حين نزلت قواعد الإخوان الشعبية لمواجهة المحتجين على «الإعلان الدستوري» الذي أصدره محمد مرسي. في هذه المواجهة سقط أكثر من شهيد بينهم الصحافي الشجاع الحسيني أبو ضيف، وبسقوطهم شهداء إلى جانب من سبقهم في أحداث يناير ومحمد محمود ومجلس الوزراء أعادت الثورة ربط المواجهات المختلفة مع السلطة سواء كانت عسكرية أو دينية، وبالتالي عجلت بصياغة سرديّة تربط بين تطورات الثورة المتلاحقة، بحيث لا يكون هناك تعارض بينها حتى لو اختلفت هوية الفاعلين فيها بين مرحلة وأخرى. استمر ذلك حتى تاريخ 30 يونيو 2013 حين خرجت القواعد الشعبية التي قادتها حركة تمرد (وجلبها من الطبقتين الوسطى والفقيرة) لتطالب الجيش بالتدخل لإنهاء حكم الإخوان.

دور الجيش في الداخل

هنا تغيرت طبيعة «الفعل الاحتجاجي»، وانتقلت بفعل الموقف المشترك تجاه الإخوان

الذين فضلوا عقد تسويات مع السلطة العسكرية على الوقوف إلى جانب حلفائهم في الثورة، وهو خروج عجل بفرض التحالف معهم، وبإيجاد صيغة تسمح بمواجهتهم ميدانياً في حال انتقلوا إلى صف السلطة. لم يكن ممكناً فعل ذلك بدون وضع العلاقة معهم على المحك واختبارها ميدانياً على مرحلتين (في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء)، وبفضل الخبرة المكتسبة من هاتين المحطتين استطاعت «الثورة» نقل المواجهة



تلعّب الرموز والأمكنة دوراً أساسياً في استعادة المشهديات التي اندثرت أو تكاد



ربط حلقات الثورة ببعضها

عبر هذه الممارسات يحاول النظام تدمير السياق، ومنع التراكم الذي أحدثته النضالات المختلفة لاستعادة الحقوق والمكتسبات على مرحلتين. هنا تلعب الرموز والأمكنة دوراً أساسياً في استعادة المشهديات التي اندثرت أو تكاد، فهي الرابط الفعلي والموضوعي بين أحداث لا يجمع بينها إلا وقوعها في سياق تطور الفعل الاحتجاجي، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى. هكذا تصبح إسهامات رموز مثل علاء عبد الفتاح، نواردة نجم، سناء سيف، محمود بدر، أحمد دومة... إلخ أساسية في فهم العلاقة التي تربطهم بالحدث أو بالمكان، جاعلة منه محطة أساسية على طريق «نضوج الثورة» و«تعافيتها». ويمكن إيراد أمثلة عديدة في هذا السياق، أهمها أحداث شارع محمد محمود بين المحتجين ووزارة الداخلية في عام 2011، والتي كانت بمثابة اختبار لطبيعة العلاقة بين «الثوريين» والنظام الانتقالي الذي قاده المجلس العسكري بعد تنحّي مبارك. في هذه المعركة اتضحت للمحتجين نوايا الإخوان

ورد كاسوحة*

مزت قبل أسبوعين أو أكثر قليلاً الذكرى السادسة لموجة يناير، وهي ذكرى تحمل في طياتها مدلولاً رمزياً هائلاً، إن لجهة ارتباطها بحجم الإنجاز الذي تبذرت لاحقاً في معارك الاستنزاف المستمرة ضد الإخوان والجيش، أو لناحية اقترانها بالأسماء والعناوين التي ميّزت التجربة المصرية عن سواها، قبل أن تندثر هي الأخرى تحت طبقات التلاعب الأمني والبيروقراطي بالرموز. في الحالتين ثمة رغبة في إحياء قطيعة مع هذه المرحلة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال طمس الحالة الرمزية التي مثلتها رسوم الجرافيتي، بحيث لا يعود ممكناً بعد محوها الربط بين الرسم والحدث الذي يدل عليه أو يؤرشف له. هذا لا يعبر عن القطيعة التي يقودها النظام مع المرجعيات التي أتت به فحسب، بل ينزع الشرعية أيضاً عن القطيعة الأولى والتأسيسية مع نظام مبارك، ويعيد الاعتبار إلى سلسلة كاملة من الممارسات ضد المجهود الذي بُذل لربط حلقات الثورة المختلفة.

من الصعب قيادة اعتراض جذبي على أداء السلطة التي يتولاها السيسي (أيه بي إيه)



الخببار
al-akhbar

رئيس التحرير:
المدير المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن علق
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كوندورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب. 5963/113

الإعلانات

الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع

شركة الاوائل
15_11/666314_01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

ماهو مصير السلطة الاشتراعية إذا لم يتم الاتفاق على

ثانياً، عدم الاتفاق على مشروع قانون انتخابي جديد، وهذا يعني استمرار سريان قانون ال60 معدلاً، وهذا يؤدي إلى 3 احتمالات:

- 1- إجراء الانتخابات وفقاً لقانون ال60 معدلاً ضمن المهلة القانونية.
 - 2- التمديد لمجلس النواب الحالي للمرة الثالثة.
 - 3- رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم الدعوة إلى الانتخابات وهذا يعني انتهاء أجل مجلس النواب الحالي.
- فهل يؤدي إنتهاء أجل مجلس النواب إلى تعذر الاشتراع؟ الجواب: يمكن استمرار التشريع عن طريق إعطاء الحكومة الحق من



ثلاث سوابق عمدت فيها المجالس النيابية إلى تفويض إصدار المراسيم الاشتراعية إلى الحكومة



لكنهم أبدوا الاستعداد للقبول بقانون «مختلط» يجمع ما بين النسبي والأكثري مراعاة لخاطر «الإشتراكي» و«المستقبل». أما «القوات»، فإنها في الخفاء تريد إجراء الانتخابات وفقاً للنظام الأكثري، لكنها مضطرة لمسايرة «التيار الوطني» حيث تبدي الاستعداد للسير بالنظام «المختلط». في ظل هذا الوضع الملتبس، ما هو مال هذا الاستحقاق؟ هناك عدة احتمالات وهي: أولاً، وصول الأطراف الرئيسية على مشروع قانون يعتمد «النظام المختلط» ما بين النسبي والأكثري، وهذا احتمال من الصعوبة بمكان على ضوء هذه المواقف المتعارضة إلى حد كبير.

سعيد الصبّاح*

يدور هذا السؤال في أذهان الغالبية الساحقة من اللبنانيين بسبب قرب انتهاء ولاية المجلس النيابي الحالي الممد له، وقرب موعد الاستحقاق الانتخابي. وإن المتتبع لمسار الحوار حول مشاريع القوانين الانتخابية يلاحظ بأن هناك فريقين يرفضان «النسبية» وهما «الحزب التقدمي الإشتراكي» و«تيار المستقبل»، ولا يظهر الفريق الثاني هذا الأمر صراحة، بل إنه يداور ويئاور ويتلظى خلف الرفض الصريح لوليد جنبلاط! وفي المقابل، فإن «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» و«حركة أمل» يطرحون «النسبية الكاملة»،